

## مهرجان المعارضة في ذكرى ٧ آب أبرز خطاباً موحداً من

### الحريات وسوريا والوفاق

الجميل: لبنان يُدار من دمشق - عون : لا نراهن على اميركا - شمعون: مؤتمر وطني

غريال المر: لجنة حوار - "القوات": أسئلة للشريك - سالم: الشرعية الدولية

كتبت هيام القصيفي: النهار

من عامية انطلياس في القرن التاسع عشر الى عامية الحريات في تشرين الثاني، ١٩٩٦ الى مهرجان المعارضة في ٧ آب ٢٠٠٢ الذي احتشد فيه نحو ١٢٠٠ شخص في ذكرى ٧ آب، ٢٠٠١ بدت انطلياس مستقطبة باستمرار للتوجهات السياسيّة الكبيرة. وقد أُقيم مهرجان أمس وسط حشد أمني كثيف بالثياب المدنية، وعلى وقع اناشيد وطنية، فيما ملأت القاعة صور تذكارية للتظاهرات امام قصر العدل قبل عام من اليوم.

مهرجان المعارضة بدعوة من "التيار الوطني الحر" كسر قاعدة المحظورات، فارتفعت صور العماد ميشال عون وداني شمعون وبشير الجميل وسمير جعجع، واعلام حزب الوطنيين الاحرار و"القاعدة الكتائبية". لكن المعارضة التي تمكنت من حشد مناصريها في قاعة دير مار الياس - انطلياس، ليعلن قادتها على الملأ، وعبر الحشد الكثيف لوسائل الاعلام، مواقف المعارضة من السلطة ومن سوريا، لم تستطع ان تحشد من المعارضين الا "اهل البيت"، من اعضاء "لقاء قرنة شهوان" الى حزب الوطنيين الاحرار، و"القوات اللبنانية" و"القاعدة الكتائبية"، ولم تستطع كسر حال الحصار المفروض على المعارضة منذ اشهر قليلة.

نجحت المعارضة في تظهير موقف موحد في خطاب متجانس تحت سقف ٧ آب. لكن سجل غيابان لافتان اشعاعا بعضاً من الضبابية في جو احتفالي: غياب ممثل ليكركي ذات الصلة المباشرة بـ٧ آب، ٢٠٠١، وغياب الكتلة الوطنية. ولفت ايضاً غياب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط الذي اختار ٧ آب ٢٠٠١ ان يكون الى جانب المعارضة، واختار ٧ آب ٢٠٠٢ ليكون في قصر بعبدا.

وعدا عن الصور والتهافتات والشعارات المؤيدة لـ"الجنرال" و"الحكيم" و"لبنان سيادة حرية استقلال"، علت الهمهمات موراراً لدى ذكر السوريين او حتى الحكم، مما استدعى تدخل الرئيس امين الجميل، ثم ممثل "القوات" جان عزيز وطلباً من الحضور الكف عن هذه الهمهمات و"التصرف كمجتمع حضاري".

وبرزت التحيات التي وجهت الى الدكتور توفيق الهندي اكثر من مرة عبر زوجته التي حضرت المهرجان. وحضور لافت آخر، هو برقية ارسلها عضو الكونغرس الاميركي اليوت انغل، المعروف بدعمه للمشروع المقدم الى الكونغرس حول محاسبة سوريا والمعروف بـ Syria Accountability Act، يقول فيها: "بصفتي عضواً في الكونغرس، ومهتماً بعمق بلبنان، لا استطيع ان انسى الضغوط التي مورست على المتظاهرين السياسيين السلميين قبل عام من الآن، ومن الواضح ان هؤلاء الابرياء اوقفوا لمجرد معارضتهم الاحتلال السوري للبنان، وهو موقف اوّيده بشدة.

اتمنى ان تعلموا انني سأتابع الافادة من منصبني في لجنة العلاقات الخارجية للضغط من اجل استعادة لبنان سيادته واستقلاله وقرار مشروع محاسبة سوريا".

محلياً، اكثر من رسالة وجهت عبر المؤتمر:

-الرئيس الجميل وجه رسائل الى الحكم واصفاً اياه بأنه "مضى في ترسيخ مبرر وجوده وهو الحاجة الى الامن"، متسائلاً "هل من دولة قانون ومؤسسات بلا سيادة"، ومطالباً بقانون انتخابي عادل. وكانت ايضاً رسالة الى سوريا مفادها ان "لبنان يحكم من دمشق لا من بيروت، ولماذا انتشار الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية يخدم امن اسرائيل، اما انتشار الجيش السوري على جبهة الجولان فلا؟".

-العماد عون بنى مداخلته على طريقة الافادة من الدعم للمشروع المقدم الى الكونغرس مؤكداً "اننا لا نراهن على الولايات المتحدة ضد سوريا بل نطالب المجتمع الدولي وعلى رأسه اميركا بالعودة الى القرار ٥٢٠". وكان عون واضحاً في تركيز مداخلته على هذا المشروع من دون ان ينسى في النهاية توجيه تحية الى "كل موقف سياسي في لبنان وفي السجون السورية".

-رئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون، كان واضحاً في رسالته التي استذكر في مستهلها الرئيس كميل شمعون، طالباً الوقوف دقيقة صمت عن نفسه وجميع رفاقه في الاستقلال وشهداء مجزرة صندوق التعويضات.

-الدكتور فيليب سالم اقترح رؤية لخلص لبنان، مؤكداً "انه يخطئ من يظن ان لبنان يمكنه الانتظار حتى يأتي السلام العادل والشامل الى هذا الشرق". ورأى ضرورة مطالبة "الشرعية الدولية باسترجاع السيادة وتطبيق كل القرارات الدولية"، داعياً الى "بقاء لبنان تحت مظلة الشرعية الدولية لمدة عشرة اعوام بعد تنفيذ القرارات الدولية". وشدد على "ان المطالبة بالسيادة يجب ان تكون من منطلق لبناني لا من منطلق طائفي مسيحي"، داعياً الى "افضل علاقة ممكنة مع سوريا".

اقيم المهرجان في السادسة مساء امس في قاعة مار الياس انطلياس، وحضره: الرئيس الجميل، السيدة صولانج الجميل، النواب فارس سعيد، نسيب لحود، منصور غانم البون، بيار الجميل، انطوان غانم، غبريال المر، فريد الخازن، نعمة الله ابي نصر، النائبان السابقان كميل زيادة ونديم سالم، الدكتور سالم، السفير سيمون كرم، رئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون، اللواء نديم لطيف، الدكتور ايلي كرامة، الدكتور فريد الخازن، الدكتور الياس ابو عاصي، الدكتور فؤاد ابو ناضر، رئيس حزب "التضامن" اميل رحمة، القاضي يوسف سعدالله الخوري، السيد مسعود الاشقر، السيدة كلود ابو ناضر هندي، جان عزيز ممثلاً "القوات اللبنانية"، ميشال رينه معوض، صادر يونس وميشال ابي عقل من "المنبر الديمقراطي" وعدد من اعضاء نقابات المحامين والاطباء والمهندسين.

ولم يحضر السيد سمير فرنجيه الا دقائق، وغادر لارتباطه بموعد سابق.

## الجميل

استهل الاحتفال بالنشيد الوطني، ثم كلمة لعريف الاحتفال، وتحدث الرئيس الجميل فقال:

"الحكم لا يزال يثبت في كل مناسبة انه والمصالحة الوطنية على تناقض حاد (...). وتلك هي حالة اليوم وفي كل آن وحين، حتى ليبدو كما لو ان لا مبرر لوجوده الا الفرقة بين اللبنانيين. وهو في الحقيقة قام على هذا الاساس.

فمن الفتنة استمد شرعية وجوده، يوم كانت حاجة اللبنانيين الى الامن والسلامة الشخصية تتقدم كل الحاجات الاخرى، مادبة كانت ام معنوية، بما فيها الحاجة الى الحرية. فكيف بالحاجة الى الانتماء الى وطن حرّ وسيد ومستقل؟

الا ان هذا الحكم، بدل ان يؤسس لسلام لبناني حقيقي، بمصالحة وطنية حقيقية شاملة، مضى في الترسخ لمبرر وجوده، وهو الحاجة الى الامن، او الخوف، خوف اللبنانيين من عودة الفتنة والحرب الاهلية. وكانت الدولة الامنية هي البديل من دولة القانون والمؤسسات. وقد مضى على ذلك عقد ونيف، ولكن من دون ان يكون هناك امن حقيقي، او سلم اهلي حقيقي. فالاغتيالات السياسية وغير السياسية تتوالى فصولاً كما في ايام الفتنة، فيما العلاقة بين الطوائف اللبنانية باقية علاقة حذر متبادل، وتدافع، طلباً لحقوق مهضومة او تعدياً على حقوق. فحينما تتعطل المشاركة الطائفية في السلطة والقرار - وهي بالتاكيد معطلة منذ اعوام - يقوى التدافع بين هذه الطوائف ويشتد.

وفي مطلق الاحوال، لا غنى عن المصالحة الوطنية التي لم تتم بعد، والتي هي مصالحة بين طوائف توافقت على العيش معا تحت سقف واحد، يعجبنا الامر او لا يعجبنا. وهي صاحبة الشأن والصلاحية في الغاء قاعدة التمثيل الطائفي او عدم الغائها. اما الاحتقان الطائفي فمرده الى فقدان المشاركة في القرار السياسي، بل في تقرير المصير على هذا المنعطف من التاريخ (...).

الرئيس العماد اميل لحود نفسه قال قبل ايام: "لا نستطيع اكمال الطريق في غياب دولة القانون والمؤسسات".

ولكن، هل من دولة قانون ومؤسسات بلا سيادة؟ تلك هي المسألة.

فهناك خلط بين السلطة السياسية والدولة، بل انتحال صفة من السلطة السياسية القائمة منذ الانقلاب على وثيقة الوفاق الوطني على أنها هي الدولة والدولة هي.

وهناك أيضاً تجاهل لمعنى الدولة، ولأحد أهم شروط قيامها، وهو شرط السيادة. فإذا قام من يذكر به، ويرفع الصوت مطالباً بتحقيقه، قوبل بالصد، وبالرجم بالكلام الجارح، وبالالتهمات على أنواعها، وأقلها التطرف والخروج على الموثيق، والتعصب الطائفي، والإساءة المتعمدة إلى السلم الأهلي، كما إلى العلاقات اللبنانية السورية. وثمة من راح يلوح بإعادة النظر في الموقف من الكيان، ومن نهائية هذا الوطن، ومن مبدأ المناصفة في المناصب والوظائف العامة.

مطلب السيادة، أولاً، ليس موجهاً ضد أحد، ولا هو للانقلاب على أحد في ظروف ما بعد الحادي عشر من أيلول، ولا الغرض منه إعادة النظر في ما تم التوافق عليه بيننا، إنه فقط لتأمين قيام الدولة الحقيقية، حيث السلطة فيها منبثقة من إرادة اللبنانيين جميعاً، لا من أي إرادة أخرى.

والمسألة في منتهى البساطة متى سلمت النيات، هي في الاتفاق على قانون للانتخاب يعبر عن إرادة اللبنانيين كما هي، في كل حسناتها وسيئاتها وعيوبها، من دون أي قوالب جامدة، ومن دون أي تعليب لهذه الإرادة كما هي الحال حتى الآن، ومن دون أي عبث وتزوير. هذا هو معنى السيادة المطلوبة، أو أحد أوجهها الأساسية (...). في تقديري أن معظم الخلل في العلاقات اللبنانية - السورية هو من صنع طبقة سياسية لا تعتبر نفسها مسؤولة أمام اللبنانيين، ولا هي، بالتالي، سيدة نفسها. إنها من إنتاج التطبيق الاستثنائي لوثيقة الوفاق الوطني، حينما كانت سوريا تطلب من لبنان ما لا يقوى ذاتياً، عليه، أو ما لا يستطيع توفيره لها في صورة تلقائية. فافتضى الأمر إنتاج طبقة سياسية تحكم لبنان بتكليف سوري لا بتكليف لبناني. فصدق القول أن لبنان يحكم، في الوقت الحالي، من دمشق لا من بيروت. ومكابرة كل من لا يعترف بهذه الحقيقة. هذا بغض النظر عن مقدار الحق والباطل، أو عن مقدار الخطأ والصواب، في ما طلبته سوريا من لبنان، والحق في الطلب، ونالته بعد الحاج.

وليس سرّاً أنها حملته في المواجهة مع إسرائيل من جنوبه، ما لم تتحمّله هي على جبهة الجولان. اننا لا نفهم، مثلاً، لماذا انتشر الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية يخدم أمن إسرائيل، أما انتشار الجيش السوري على جبهة الجولان فلا! أو لماذا مقاومة إسرائيل من جنوب لبنان يجب أن تكون مختلفة عنها في الجولان؟ وقس على ذلك.

المقصود بهذه الملاحظات هو المشاركة في ما يسمى القرار الاستراتيجي المتصل بالحرب مع إسرائيل، لا للتصل من هذه الحرب وموجباتها، وبخاصة بعد انهيار عملية السلام وعودة النزاع مع الدولة اليهودية إلى بداياته تقريباً. فالسلام الشامل والعادل أضحى سراباً، ولا بد، بالتالي، من إعادة النظر في الاستراتيجية التي ثبت بطلانها، أو تخلفها عن الظروف الجديدة. وهذا، طبعاً، وفي الدرجة الأولى، بالتكافل والتضامن بين البلدين أو الدولتين التوأمن، فما يصيب سوريا يصيب لبنان، والعكس بالعكس. والمطلوب مشاركة كاملة في قرار الحرب والسلم على هذا الصعيد، من خلال دولة لبنانية حقيقية عجزت الطبقة السياسية القائمة عن انشائها، وستظل عاجزة للأسباب نفسها التي انتجتها. ولعلها تحتاج إلى إعادة تأهيل على السيادة والقرار الحر والمسؤول. والمدخل إلى هذا كله هو تمكين اللبنانيين من أن يختاروا حكمهم بأنفسهم. وهو معنى السيادة التي نرفع شعارها. فأين التطرف أو الطائفية في الأمر، أو الانقلاب على سوريا؟ وهل من عيش مشترك من دون دولة؟ وهل من دولة، وديموقراطية وحرية من دون سيادة؟ ونقصد بها، تكراراً، سيادة الشعب على حكامه وليس العكس.

إن سوء التفاهم بيننا وبين الطبقة السياسية الحاكمة الآن ومنذ أعوام مرده إلى نشئها على نحو مخالف، فاستمدت منه الشرعية - إن جاز القول - ومبرر وجودها بالذات. فهي، حكماً، ضد المصالحة الوطنية، وخصم دائم للدولة الحقيقية، ومع دوام الفرقة بين اللبنانيين، وبالتالي، محكوم عليها بالاعتماد دائماً على الأجهزة الأمنية، وعلى مثل ما حدث يوم السابع من

آب من العام الفائت: لقد اعتبرت المصالحة التاريخية في الجبل انقلاباً عليها، مثل كل مصالحة بين الطوائف اللبنانية، يقضي بانقلاب مضاد، واعتقالات بالمئات، وترهيب يشمل النواب أنفسهم، ومحاكمات تتواصل فصولها حتى هذه الساعة".

## شمعون

والقى شمعون الكلمة الآتية:

"يوم ٧ آب بالنسبة الي يوم مشحون بذكريات مهمة وبعضها أليم.

الأولى ترجع الى ١٥ عاماً يوم توفي والدي وكان في حينه وزيراً يحمل من جملة الحقائق وزارة المال. ومع الظروف التي يعيشها اللبناني اليوم لا بد لي ان اتذكر آخر جملة قالها كميل شمعون على فراش موته، أفاق من غيبوبته ليرى بجانبه ابنتي وصهري، فسأل ابنتي كارول أين صارت الليرة اليوم؟ (كان الدولار يومها يوازي خمسين ليرة) أجابته كارول بانفعال: "هلق وقت الليرة بدنا صحتك وبس". قال لها: "يا جدو كيف بدو يعيش الفقير اذا بقيت الليرة تتدهور". وانطفأ كميل شمعون بعد هذه الكلمات الحافلة بالمسؤولية تجاه الوطن وابنائهم.

ذهب كميل شمعون وذهبت الليرة وقيمتها حاملة معها كل القيم، وفي طليعتها القيم الانسانية وحقوق الانسان.

ولكن قبل الخوض في الموضوع الذي هو سبب وجودنا هنا اليوم، اطلب منكم جميعاً ان نقفوا دقيقة صمت على نفس كميل شمعون وجميع رفاقه في معركة الاستقلال، وعن انفس الشهداء الأبرياء الذين قضوا في الاسبوع الماضي في مكاتب صندوق المعلمين، ضحية الفلتان الفكري السائد عند أهل الحكم والسلطة".

وهنا وقف الحضور دقيقة صمت ليستكمل شمعون كلمته قائلاً: "٣ آب، ٢٠٠١ زيارة تاريخية للبطيرك الماروني (الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير) للجبل الدرزي - المسيحي عنوانها المصالحة والتعايش ولبنان التعدد طائفياً وفكرياً وثقافياً، اي لبنان القيم.

كانت حصيلة هذا اليوم العظيم عند أهل الحكم توقيف عشرات المواطنين لانهم ابتهجوا وانفعلوا ونادوا بالسيادة والاستقلال، مما أزعج خاطر من هو مهيم على سيادة لبنان واستقلاله. فصدرت الاوامر بتوقيف هؤلاء المواطنين الشرفاء، وتبهدلوا واهينوا وتعذبوا ووقفوا اعتباطياً ولم يزل حتى اليوم موقوفون وسجناء بتهم مزورة ومفبركة. بينما هناك مجرمون حقيقيون يسرحون ويمرحون ضمن جزر أمنية تتحدى يوماً الدولة والقانون.

ان ما حدث في الكحالة، هذه القلعة رمز الصمود والدفاع عن الوطن، قد ازعج السلطة ودفعها الى ارتكاب تجاوزات هي في شكل او آخر تكرر لما يحدث على مدى ٣٦٥ يوماً في السنة منذ اغتصابهم السلطة ليس بقواهم الذاتية او قوة عضلاتهم. في ذلك اليوم المشؤوم، اي ١٣ تشرين الاول عام ١٩٩٠، ومنذ ذلك التاريخ، فرض على لبنان طقم حكام لا علاقة لهم اساساً بالحكم ولا بمفاهيمه. وكما ان هناك اثرياء حرب في المال فهناك ايضاً اثرياء حرب في السياسة والسلطة. فراح الاثنان معاً شأن كل اثرياء جدد يبذران ثروات لبنان ويعبئان حتى بكياته. واذا بلبنان اليوم في حالة افلاس كامل: مالياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وقانونياً، وأمنياً، وادارياً، وأخلاقياً.

يا جماعة، بربكم استيقظوا على مصير هذا البلد لأنه اذا بقي يتدهور لا انتم ولا اولادكم ستكونون قادرين على تحمل وزر نتائج حكمكم.

تتعنون بالطوائف وأنتم اول من شذ عن مبادئه ومقرراته، واذا تكلم غيركم عن امور وطنية تزعج خاطرهم تتهمونه وتدينونه بالتعامل مع العدو. ما معنى الخيانة وبأي قاموس تقرؤون: ان المطالبة بالسيادة خيانة عندكم، وبالاستقلال خيانة اكبر، والتزام الحقوق الانسانية والدولية ومطالبة الدول باحترامها وتفعيلها هو تعامل مع العدو (كما حصل عندما طالبنا بارسال الجيش الى الحدود).

كفوا عن هذا الكلام والخطاب الفارغ والهجمات العشوائية على المواطنين الشرفاء.

قامت قيامتكم على مؤتمر لوس انجلس قبل ان نقرر نحن البيان النهائي. وأخذ "المبيضون" والوصوليون ينعنون المؤتمريين بالمتأمرين ضد الوطن والمصلحة الوطنية، لأن اللبناني الذي ترك بلاده بسبب تصرفات الشقيقة ليس له الحق في ان يعمل ليُخرج من أخرجه من بيته ورزقه وقريته وعائلته ووطنه. ومن حاول مع الاميركيين ان يخرج سوريا من لبنان هو واع تماماً ان الوجود السوري في لبنان منذ ١٩٧٦ كان بموافقة الولايات المتحدة ومباركتها. فأين تريدوننا ان نعمل لاجراج سوريا، عند الاسكيمو أو في مجاهل افريقيا؟

كفى اتهامات وتبادل اتهامات. المنطقة كلها على حافة بركان، واذا لم نتحد لمواجهة الظروف الخطيرة فسندفع جميعنا الثمن، ولن يبقى رايح واحد الا العدو.

والدواء واحد: مؤتمر وطني يأتي بحكومة مصغرة تمثل الجميع، وأعني الجميع وليس "جميعهم" من لون واحد كما هو معروف اليوم، وتشرف هذه الحكومة على انتخابات حرة نزيهة حسب قانون انتخاب مبني على اعتماد الدوائر الصغرى وبإشراف دولي. ونكون بذلك قد اوصلنا الى المجلس والحكم من يمثل الشعب، وأرجعنا الثقة بالحكم حتى نبدأ فعلياً حركة اصلاح للبناء السياسي واستعادة لبنان السيد الحر المستقل".

## غبريال المر

وألقى النائب المر كلمة عرض فيها احداث ٧ آب وقال: 'يا شباب لبنان، ادعوكم اليوم وفي هذه الذكرى بالذات الى المضي في الخط الوطني الذي سرنا عليه مع شباب التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والقاعدة الكتائبية وحزب الوطنيين الاحرار، والحزب الشيوعي اللبناني والمنبر الديمقراطي والقوى اليسارية والديموقراطية ونواب وشخصيات مشهود لهم بوطنيتهم ومع جميع اللبنانيين الشرفاء، لأن لبنان لنا وسيبقى لنا ولجميع اللبنانيين الذين ادعوهم ومن هذا المنبر بالذات، من هنا، من انطلياس، الى اجراء حوار وطني حقيقي، صريح، جريء، صادق وعميق من اجل معالجة جميع المشاكل التي تواجهنا وبناء لبنان على ركائز وطنية سليمة، من دون تدخلات خارجية، ومن دون استقواء البعض على البعض الآخر".

اضاف: "نحن في حاجة اليوم، اكثر من اي وقت مضى الى القليل من الاقوال والكثير من الافعال لأن وطننا في خطر ويحتاج من اجل المحافظة عليه وتصحيح مساره الى جميع ابناؤه.

وللوصول الى ذلك لا بد من قانون انتخاب عصري يؤمن مبدأ التمثيل الصحيح لكل الفئات اللبنانية تكريساً لديموقراطية حقيقية وحدها تنقذ لبنان مما يتخبط فيه. ولا بد ايضاً من تقليص صلاحيات المحاكم العسكرية التي تمنع في وضع البلاد في ظل احكام عرفية جائرة وبحصر مهماتها في القضايا المتعلقة فقط بمسلكية العسكريين وتقويتها مما علق فيها من تقاليد الانظمة التوتاليتارية البائدة.

في النهاية لا بد من تأكيد ثوابتنا الوطنية التي ناضلتم وناضلنا معكم من اجلها قبل ٧ آب وخلالها وبعدها، من اجل لبنان السيد الحر المستقل، الديموقراطي، الواحد الموحد، والسبيل الى هذه الغاية السامية لا يتحقق الا بالوحدة، تلك الوحدة الرائعة التي تجلت في الانتخابات الفرعية في المتن وشكلت البرهان الساطع على ان في الوحدة قوة.

انني، وشعوراً مني بالمسؤولية، ادعو صادقاً للمبادرة فوراً الى تأليف لجنة حوار وطني مهمتها الاتصال بكل القوى والاحزاب اللبنانية، على ان يكون هدفها انقاذ لبنان واستعادته كل سيادته واستقلاله وبسط سلطة الدولة على جميع اراضيها بواسطة قواها الذاتية، على ان تبدأ ببسط سلطتها على المخيمات الفلسطينية اسوة بما هي عليه الحال في بقية البلاد العربية، وبسحب السلاح من جميع القوى من دون استثناء وحصره بالدولة اللبنانية واعادة انتشار القوات السورية وفقاً لجدول زمني وجغرافي واضح، وصولاً الى خروجها الكامل من لبنان ووقف تدخلاتها في الشأن اللبناني، وبالتالي اعادة بناء جو الثقة بلبنان الذي وحده يعيد اليه الاستثمارات الاجنبية ويساعد على استعادته العافية التي طالما نعم بها، ويحد من هجرة الشباب ويؤمن فرص عمل جديدة لهم.

ولا يمكن ان يتم ذلك الا بعد اجراء اصلاح سياسي وقضائي واداري ومالي بواسطة حكومة مصغرة تحدث عنها الرئيس دوري (شمعون) للوصول الى دولة القانون والمؤسسات التي نطمح اليها. والمدخل الى تحقيق طموحاتنا الوطنية المشروعة هذه، يكون بمصالحة وطنية حقيقية لا تستثني احداً، تبدأ بطاولة حوار مستديرة يجلس حولها من هم في السلطة ومن هم خارجها وفي مقدمهم الرئيس العماد ميشال عون بعد عودته من منفاه والدكتور سمير جعجع بعد خروجه من سجنه".

## "القوات"

وألقى عزيز كلمة "القوات اللبنانية"، وهي كما قال "اول كلام سياسي لنا وسط موجة البيانات المدسوسة والمزورة التي تدعي الكلام باسمنا".

وجه عزيز باسم "القوات" ثلاث كلمات الى "جيراننا السوريين":

"الكلمة الاولى: في ٧ آب جئنا لنقول لكم اننا نرفض ان يحكم وطننا ضدكم، وجئنا لنسمع انكم لا تقبلون ان يحكم وطننا من عندكم. جئنا لنسمع من السوريين انهم لن يسمحوا لاي طرف ان يستقوي بهم على اي طرف في الداخل، ولنقول اننا نرفض ان يستعدينا اي طرف من الداخل او الخارج ضدكم".

وطرح ثوابت "لإزالة الالتباس التاريخي وقرار التسوية المطلوبة"، فأشار، متوجهاً الى السوريين، الى "ان لدى لبنان وسوريا مصالح كيانية موحدة، لكن الدولة المسلمة في قلب لبنان ليست لمصلحة الكيان اللبناني ولا السوري"، موضحاً "ان الدولة الاصولية التي يمكن ان تنشأ في زمن الحرب على الارهاب يمكن ان تقضي على لبنان وسوريا".

واضاف: "لدينا مصالح اقتصادية، لكن في غياب قرارنا الحر وفي ظل من اطلقتهم عليهم "تحالف الفاسدين والمفسدين" فإن رغبتنا لم يعد يكفي اولادنا".

وعن المصالح الامنية المترابطة قال: "نعم، لدينا هذه المصالح، لكن من دون وفاقنا السياسي وامنا السيادي، ستبقى صورة امنكم عند اللبنانيين نماذج احمد منصور وابو عبيدة، وسيبقى واقع امنكم كحادث حاجز المدفون قبل عامين ومأساة اهالي المفقودين منذ اعوام".

وتوجه الى السوريين: "نقول هذا الكلام حتى تتركوا اننا فعلاً تعبنا من الحرب، ومن غير الممكن ان نعود اليها، لكننا لن نتعب من الحياة ولن نتخلى عن المطالبة بها".

ثم وجه اسئلة الى "شريكننا المسلم في الوطن اللبناني":

-هل تعتقد ان لبنان الذي تريده وتحلم به يمكن ان يبقى من دون المسيحيين، وهل فكرت في ظل اي نظام سيعيش اذا لم نكن معاً؟

-هل الوجود المسيحي في لبنان ممكن من دون شراكة فعلية متساوية ومتوازنة؟

-هل تعتقد ان هذه الشراكة ممكنة من دون سيادة الدولة ومن دون الحريات؟

-هل تعتقد ان ثمة سبيلاً غير الحوار؟ ومن في رأيك قادر على القيام به؟ هل الذين هربوا من الحرب والذين يهربون من السلم الضروري؟".

واكد مجدداً ثوابت "القوات" وقال:

"قلنا منذ زمن ان لبنان جزء من محيطه، وينتمي اليه، حين قلت انت انه ممنوع على هذا المحيط ان يهدد وجود لبنان.

-قلنا منذ زمن بعيد نعم للاصلاحات التي تؤمن المشاركة، حين قلت انت نعم للانسحابات التي تحقق السيادة.

-قلنا منذ زمن نعم لوحدة الوطن التي لا تتجزأ حين قلت نعم للحفاظ على تنوع شعبه ومجتمعه".

وختم: "هذه الثوابت ليست من اختراعنا. انها ثوابتنا التي كتبت من نحو ٢٠ عاماً. لبنان كيان نهائي لجميع ابنائه، انسحاب جميع الجيوش الاجنبية. هذا هو بيان الثوابت الاسلامية المعلن في ٢١ ايلول ١٩٨٣ والذي حمل توقيع حسن خالد ومحمد

مهدي شمس الدين ومحمد ابو شقرا. ونحن اليوم، في الشق الميثاقي من هذه الثوابت نضيف اليها ٧ آب ٢٠٠٢ طبق الاصل القوات اللبنانية".

ووجه تحية الى "رمزي عيراني وامهات السجناء، والى مايا بشير الجميل وطارق وجوليان داني شمعون، اللى المنفيين والسجناء والى الدكتور سمير جعجع".

## سالم

وقال سالم في كلمته:

"نحن هنا للبحث في قضية حرية المواطن وحقوق الانسان، ولكنه ليس هناك حرية للمواطن من دون حرية للوطن ولا حقوق للانسان من دون حقوق الوطن، ولكي يكون للوطن حرية وحقوق يجب ان يعود الى اهله، وان يعمل اهله على استرجاع سيادته واستقلاله. من هنا، جئت اليوم اقترح رؤية معينة لخلص لبنان وقيامته، تتكون من المفاهيم الآتية: اولاً: ان الوقت للعمل على قيامة لبنان هو اليوم وليس غداً، وبخطئ من يظن ان لبنان يمكنه الانتظار حتى يأتي السلام "الشامل والعادل" الى هذا الشرق. لقد كاد لبنان ان يزول نتيجة الصراع العربي الاسرائيلي وهو لا يزال ليومنا هذا رهينة في قبضة هذا الصراع. حان الوقت للافراج عن الرهينة اليوم لأننا اذا انتظرنا طويلاً سيكتمل افراج لبنان من حضارته وشبابه وحرية. وبالتالي سيخسر قدرته على الانبعاث.

ثانياً: نملك اليوم فرصة تاريخية هي المناخ العالمي ضد الارهاب. وهل هناك بلد في العالم كله كان ضحية الارهاب كما كان لبنان؟ وقبل ان يأتي غيرنا ويقدمنا الى العالم كوطن يرعى الارهاب ويصدره، وبالتالي يستحق الموت. تعالوا نقدم نحن، اهله، الى العالم كنموذج للحضارة في هذا الشرق، وبالتالي فهو يستحق الحياة. نريد لبنان سيداً حراً مستقلاً، نموذجاً للتعايش بين الديانات والحضارات، نموذجاً للحوار بين الحضارات لا الصراع بينها، نموذجاً للحرية. التي هي البوابة الى الحضارة والبوابة الى العالم، بها يكون كل شيء وبدونها لا شيء. يجب ان نقنع المجتمع الدولي بأن لبنان كهذا هو الضمان الوحيد للحد من الارهاب والتطرف الديني في الشرق.

هذا النموذج الذي نقترحه هو مغاير لنموذج الدولة الاسرائيلية الذي يمثل التطرف الديني والاتي. اما بالنسبة الى العالم الغربي فيجب الا يكون هناك تردد في صنع لبنان عربي من رأسه الى اخمص قدميه. الا اننا هذه المرة سنصر على ان يكون هو رأس العروبة لا ذيلها. في اعتقادنا ان ليس هناك دولة عربية قادرة على قيادة العالم العربي الى الحداثة والعالم كلبنان، فالقدرة على القيادة لا علاقة لها بعدد المواطنين، بل بقدرة هؤلاء على الخلق والابداع.

ثالثاً: ان مسؤولية قيامة لبنان هي مسؤولية شعبه لا حكامه. فالحكم في لبنان اليوم لا يمتلك حرية القرار وكيف نطالب اناساً بالحرية وهم لا يمتلكونها، وكيف نطالبهم بالسيادة وهم يعلمون ان السيادة ليست من مصلحتهم. لذلك نؤمن وبكل قوة بأن الحوار مع الحكم كالحراثة في البحر، وبأن الحوار يجب ان يكون مع السوريين انفسهم، لأنهم هم وليس حلفاؤهم في لبنان، قادرون على الحوار والتزام نتائجه.

رابعاً: نطالب من باسترجاع السيادة؟ نطالب الشرعية الدولية. ان الطريق الى السيادة تمر بالشرعية الدولية لا بالطائف. نطالب بتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي، كل هذه القرارات بما فيها القرارات ذات العلاقة بلبنان والصادرة عن مجلس الامن في ١٧ ايلول ١٩٨٢ والتي يدعو فيها مجلس الامن الى الاحترام الشديد لاستقلال لبنان وسيادته، ووحدة اراضيها وسلامتها، ندعو ايضاً ان تكون السلطة منوطة بالحكومة اللبنانية وحدها لا غيرها، وان يكون الامن مسؤولية الجيش اللبناني وحده، المنتشر في جميع اراضيها. واهمية هذه القرارات انها ليس فقط قرارات المجتمع الدولي والشرعية الدولية بل لانها ايضاً الموقف على الاقل المعلن للولايات المتحدة الاميركية.

خامساً: ان مطالبتنا بسيادة لبنان واستقلاله وحرية من خلال الشرعية الدولية يجب ان تركز على ٣ نقاط جوهرية:

أ - ان هذه المطالبة يجب ان تتم من منطلق لبناني قومي لا منطلق طائفي مسيحي.

ب - يجب الا تكون هذه المطالبة من منطلق العداء لسوريا بل من منطلق الولاء للبنان. نحن نصر على ان نكون على افضل علاقة ممكنة مع سوريا. فالعداء مع سوريا هو اولا ضد مصلحة لبنان قبل ان يكون ضد مصلحة سوريا. نحن والسوريون قادرون على العمل معا لخلق مجتمع عربي جديد على مستوى التحديات الجديدة في السياسة والعلم والاقتصاد والتكنولوجيا.

ت - الا تكون هذه المطالبة تحديا او استفزازا لأي فريق في لبنان. ان الالم الذي وحدنا في الحرب يجب ان يوحدنا في السلام. ويجب ان نعمل معا كمواطنين لبنانيين وليس كمسلمين ومسيحيين، ويجب ان نتعلم ان نحترم الرأي الآخر والرأي المختلف.

سادسا: بعد تنفيذ القرارات الدولية واستعادة سيادة لبنان يجب الطلب من الامم المتحدة ان يكون لبنان تحت مظلة الشرعية الدولية لمدة لا تقل عن عشر سنوات ليتم ترتيب البيت من الداخل. واذا لم نؤمن هذه المظلة فسيتزعزع الامن وتعود القوات العسكرية غير اللبنانية لتغتصب الارض مرة ثانية.

هذه هي معالم الرؤية التي نقترحها، ونطلب من المعارضة اللبنانية والشعب اللبناني الحوار فيها حتى نبلور رؤية نهائية لاستعادة سيادة لبنان، وتكون هي الموقف الواحد الجامع لشعب لبنان المقيم والمنتشر في العالم من دون ان تكون استفزازا او تحديا او عداء لأحد.

وعندما تعود السيادة يعود مجد لبنان ويعطى لنا وللغرب وللعالم كله".

## عون

وعبر الهاتف ألقى عون كلمته وجاء فيها:

"تحتفل اليوم بذكرى السابع من آب، ربما لان حملة التوقيف في هذا التاريخ طاولت القادة التنفيذيين في الحركات السيادية، وربما ايضا لانها تجاوزت بطبيعتها نوعاً وكماً واهدافاً سابقتها من الحملات، فحفاظاً على ذاكرتنا الجماعية يجب الانسى السوابح الاخرى من كل شهور الاعوام الممتدة منذ عام ١٩٩٠ حتى اليوم والتي مارست خلالها السلطة الاعتداء على المواطنين ترهيباً وسجناً وتعذيباً، فتجاوز عددهم في التيار الوطني وحده الخمسة آلاف (...)."

وعن الوضع الراهن قال: "وزراء يتقاذفون التهم ويصطنعون الازمات ولكن من دون مواقف تتسجم مع مسؤولية ما يقولون او ما يعلنون، وما شهدناه من مناظر وما سمعناه من مزائيدات بعد السابع من آب يوضح كم هي هزيلة روح المسؤولية في الحكم، وكم هي قوية شهية السلطة لدى الطاقم الحاكم، وكم هي خصبة مخيلة المتعلقين بالكراسي الحكومية المخلعة، وبدل الاستقالة من الوزارة، نراهم يتضامنون عملياً مع من ادعوا الخلف معهم ويبقون في مواقعهم، محافظين على ثنائية الحكم المتمثلة براعي الاجهزة التي ترهب النفوس وبرئيس الحكومة الذي يمارس سياسة الافكار وكلاهما ينعم بحماية الاحتلال الذي يقود الوطن الى الزوال".

وزراء يستكثرون اعمال بعضهم البعض، وكم يشبهون اولئك المهرجين الذين يؤدون ادوارا للترفيه عن الجمهور في التمثيليات الهزلية مع الفارق ان ما يفعله هؤلاء ليس تمثيلاً، بل واقع مأسوي، يدفع بشعب كامل نحو اليأس والاستسلام والهجرة.

ومع انحسار موجة الاعتداء الجسدي احياناً، تتفاقم موجة الاعتداء الفكري والمعنوي، فتستبيح السلطة لنفسها حرية الاتهام والتضليل وتمنع وسائل الاعلام من نشر ما يخالف رأيها، وتفرض حدوداً للكلام، يحجب عن المواطنين معرفة حقائق الاوضاع القائمة في الحياة العامة، وهذاما فعلته اخيراً بمنعها الكلام عن الاقتصاد المنهار والعلاقات غير المتكافئة مع سوريا، وفي الوقت ذاته تطلق العنان لكل ادواتها للترويج لشائعات مغرضة ولاخبار كاذبة بما في ذلك محاكمة النيات، ثم تتمدى في التغاضي عن اي موقف طائفي يخدم مآربها حتى لو شمل تهديد الكيان اللبناني، وتكبر المفارقة عندما تزداد الجرائم البربرية، فيغيب وزير الداخلية عن تهديد حاملي السلاح ليبرز وزير الاعلام ويمعن في تهديد محطات التلفزة



والصحافة الحرة، وكأن الاقلام هي التي تصنع الجريمة وبنادق العصابات المسلحة هي مصدر الامن والطمأنينة. بهذا التصرف تذكرنا السلطة بآثارها عندما اصدرت عفوا عن مهربي المخدرات وافرغت السجون لتضع فيها الطلاب المطالبين باحترام حقوق الانسان (...)

في موضوع السيادة بدأنا نسمع منذ مدة بالسيادة المشتركة او بمزيد من السيادة، بانتفاء الاستقلال في دول كثيرة من العالم، ويواكب هذا الكلام بحملات تجريح ينطبق على فاعليها القول المأثور "الاناء ينضح بما فيه" ولكن ما يهمننا من هذا الكلام ليس التجريح انما التضليل الذي يحويه لما يمكن ان يرسخ من نماذج وهمية في ذهن غير المطلعين. فالسيادة في اي بلد من بلدان العالم تترجم عمليا بتطبيق القوانين المحلية بواسطة القوى الوطنية الشرعية الخاضعة لسلطة الدولة وعلى مسؤولية الحكم الوطني، ونموذج السيادة المشتركة ابتكار لتبرير ما لا يبرر، والتهرب من المسؤولية الوطنية ومحاولة احتواء بالتلاعب على معاني الكلمات، والسيادة هي ملك الشعب اللبناني، يوكلها الى السلطة الحاكمة فلا يحق لها ان تنتازل عنها لاحد، ولذلك كل تعديل على ممارستها يجب ان يخضع لاستفتاء شعبي. وبدعة البدع ان يعتبر العملاء ان استقلال لبنان عداوة لسوريا، كأنهم لم يفهموا يوما ان التحالف لا يتم الا بين مستقلين قرارهم حر، وان التبعية لا تقود الا الى العبودية، ومن بعدها الى الحقد والعدائية والثورة. لذلك لسنا مع التبعية والحقد والعدائية بل مع السيادة والاستقلال والصدقة. لا تزال يدنا ممدودنا، فمن يشأ يضافحنا ويشاركنا الصدقة، ومن يرفض يتحمل وحده مسؤولية عدائته بكل مفاعيلها ونتائجها.

والنقطة الثانية التي تستهوي المزايدات والتي يتوجب ايضاحها هي التعاطي مع دول الخارج في شكل عشوائى من دون التمييز بين التعاطي الواجب والمحق، والخاطيء المتواطىء الذي يعرض سلامة الوطن وسلامة مجتمعه للخطر، ولكن قبل الخوض في هذا الموضوع نذكر ببعض النقاط المفصلية في تاريخ الازمة اللبنانية.

ان النفوذ الاميركي في المنطقة والعالم قائم بذاته وبقوة الدولة العظمى الوحيدة، وليس نحن من يستحضره، كذلك فان الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون هو الذي توسط رئيس وزراء اسرائيل ايهود باراك ووزير خارجية سوريا فاروق الشرع في صورة تذكارية، ولم تكن من الحاضرين.

ومساعد وزير خارجية الولايات المتحدة جوزف سيسكو هو الذي اقر التفاهم بين سوريا واسرائيل والذي يمجبه سمحت اسرائيل بدخول القوات السورية الى لبنان عام ١٩٧٦ ولم تكن من الحاضرين.

وفي ايلول ١٩٨٨ تمت محادثات بين وفد اميركي يرأسه ريشارد مورفي والحكم السوري تم خلالها التوافق على قضايا شرق اوسطية ومنها وضع لبنان تحت الوصاية السورية وتعيين رئيس الجمهورية، ولم تكن من الحاضرين.

وفي عام ١٩٨٩ عندما تعربت القضية اللبنانية وجاء قرار اللجنة الثلاثية مؤاتيا لمصلحة السيادة اللبنانية، هرع جيمس بيكر الى العربية السعودية، فتغير رئيس اللجنة وتغير القرار ولم تكن من الحاضرين.

قبضت سوريا اكمال احتلال لبنان ثمنا لتغطيتها السياسية لحرب الخليج ولمشاركتها الرمزية فيها. ولما فرضت العقوبات على العراق كانت سوريا حاضرة ولم تكن من الحاضرين.

فعندما كانت السياسة الاميركية تقوم على التنازل عن مقومات الوطن اللبناني، لمصلحة سوريا، كانت الولايات المتحدة تحظى بتأييد جميع العملاء، ووجدنا انفسنا منفردين في مواجهتها، وتحملنا جميع انواع الاخطار والنتائج وما زلنا، ولم نسمع معترضا واحدا على هذه السياسة من الذين يستشرون اليوم في الهجوم عليها وعلى الذين يؤيدون مشروع قانون يحدد سياسة اميركية ضاغطة، لتحرير لبنان من الاحتلال السوري واعادة السيادة المفقودة الى شعبه، والقرار الحر المسؤول الى مؤسساته التي افرغت من معانيها حتى غدت دمي تحركها مصادر الاجهزة المجهولة.

ورغم الدعم الاميركي لسوريا في لبنان، يجب الان نسي انها مصنفة اميركيا دولة ارهابية منذ عام ١٩٧٨ وان العقوبات الاقتصادية قد فرضت بحقها منذ ذلك الحين ولم تكن عند فرضها من الحاضرين.

والى جانب النقاط التي ابرزناها، هناك قرارات دولية تشكل اساسا لحل المشاكل الشرق الاوسطية، وقد تواكبت كل مشكلة بقرار، فكان لحرب الايام الستة عام ١٩٦٧ القرار، ٢٤٢، وحرب تشرين عام ١٩٧٣ القرار، ٣٣٨، ولاحتيال الشريط الحدودي في جنوب لبنان القراران ٤٢٥، و٤٢٦، وعام ١٩٨٢ كان القرار ٥٢٠ الذي يدعو الى خروج جميع القوى التي تصارعت على الاراضي اللبنانية واحترام السيادة اللبنانية الواجب فرضها بواسطة القوى الشرعية اللبنانية.

ونحن اليوم لا نراهن على الولايات المتحدة ضد سوريا كما يدعي بعضهم، بل نطالب المجتمع الدولي وعلى رأسه اميركا بالعودة الى القرار ٥٢٠ بعدما تبين عقم السياسة الثنائية التي انتهجتها مع سوريا، وهذه مطالبة سليمة كما المطالبة بتطبيق القرار ٢٤٢ في الجولان، لان سوريا تتاور ولا تتاور وتعمل لديومتها في لبنان ومن حقنا وواجبنا ان نقوم بهذا الجهد، كما من حقنا على العرب ان يكونوا الى جانبنا ويعملوا على نصرة قضيتنا، فنحن لسنا فريقا كما البعض، يستقوي بمال دولة او بسلاحها يشهره بوجه فريق وطني يعمل لسيادة وطنه واستقلاله وجمع شمل شعبه.

والكونغرس الاميركي الذي أقر منذ عام ١٩٩٠ سبع توصيات يطالب بها ادارته العمل على سحب القوات السورية من لبنان كان من الطبيعي ان يتابع سياسته ويرفع الزاميتها تجاه ادارته بجعل التوصية قانونا، وهذا شأن داخلي يحدد سياسة اميركا مع سوريا ولبنان، والشعب الاميركي وحده مع ممثليه يستطيع التأثير في اقراره او عدمه، ففي ظل الديمقراطية الاميركية المفتوحة للجميع والمنفتحة على الجميع يستطيع من يشاء ان يساهم في تكوين الاقتناعات التي تؤيد هذا القانون او ترفضه، وعندما يرتفع صوت في الولايات المتحدة ليعيد الى لبنان مقومات وجوده فلا يجوز الا ان نكون من الحاضرين.

في وقت يخشى فيه الكثيرون من تفكك الدول والكيانات، نرى في مشروع القانون ضمانا لوحدة لبنان، اذ ينص على ذلك كما يأتي: "ان اعادة السيادة الكاملة الى لبنان واستقلاله السياسي على كامل اراضيه، مصلحة أمنية قومية للولايات المتحدة". واليوم قبل الغد، جميعنا مدعون الى صحوه سريعة ندرأ بها ما يتهددنا من أخطار، بالالنفاف حول سياسة وطنية استقلالية تبعدنا عن الدخول في سياسات اقليمية خادعة، تستهوي البعض بشعارات صحيحة ولكن بمحتوى خاطئ.

وأخيرا، نؤكد اننا كل مرة ندخل السجن، نخرج منه أشد تصميمًا وأقوى ارادة وأكثر استعدادا لمتابعة المسيرة مهما صعبت، وفي المناسبة نتوجه بفكرنا الآن الى سجن رومية ونقول لموقوفي السابع من آب الذين لا يزالون يعانون اننا معهم، وهم في قلبنا وضميرنا، نتضامن مع كل موقف في لبنان وسوريا ومع كل سجناء القضاء الاستنسابي والانتقائي والوقائي".

## خير

وختاماً ألقى المدير التنفيذي لـ"مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)" وائل خير كلمة تحدث فيها عن انتهاكات حقوق الانسان في ٧ آب وما تلاها. وعرض تقويم المؤسسة لحقوق الانسان بعد عام على ٧ آب. وقال:

"اظهرت الجبهة السياسية مناعة فاقت توقع الكثيرين. القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر تخطيا مرارة التجربة واستعدادا نشاطهما، وان تخللته استدعاءات بين الحين والحين. غير ان الانتخابات الفرعية في المتن تبقى الدليل الجازم على ان انتهاك حقوق الانسان لاغراض سياسية قلما يجدي.

-لا تزال المراجع الروحية مواظبة على مساءلة الحكام اخلاقياً على افعالهم. انه موقف يلقي كل ثناء من مؤسسات حقوق الانسان. يبقى على الرئاسات الروحية ان تدرك انه يمكن المحاسبة المعنوية ان تتعدى طور الوعظ الشفوي الى اجراءات ليست نادرة في تاريخ الاديان والمذاهب بل هي المفصل الذي ميّز بين الراعي العادي منهم والقديس.

-مؤسسات الاعلام اخضعت خلال الاشهر الاثني عشر الماضية لمحن، منها التهديد باعادة النظر في التراخيص واصدار تنظيم جديد للاعلام المرئي والمسموع، والتلويح بالاحالة على القضاء، (احالة ال. بي. سي) مروراً بالتمثيل الحصري للشركات التجارية واثره المباشر على توزيع الاعلانات على شركات التلفزيون والصحف.

-الخرق الوحيد في جبهة الحريات كان على مستوى القضاء. القضاء في لبنان امسى الوسيلة الامثل للتهديد والوعيد واثلة الذعر. مؤسسات حقوق الانسان العالمية تردد في تقاريرها ان القضاء في لبنان لا يتقيد بمعايير العدالة المتعارف عليها

دولياً، وهو استنتاج توصلت هذه المؤسسات المشهود لها بالصدقية بعد مراجعتها لتنظيم المحاكم ذات الطابع الخاص، المحكمة العسكرية تطبق الاصول الموجزة ولا تغل الاحكام، المجلس العدلي يحاكم على درجة واحدة، يجرى التحقيق مع المتهمين في غياب محامين عنهم وامام هيئات يثور الجدل حول صفتها القانونية لاجراء التحقيقات، تواتر التذمر من استعمال التعذيب الجسدي والنفسي والمعنوي حسب تعريف الاتفاق الدولي المناهض للتعذيب والذي يلزم كل السلطات سواء وقعتة او لم تنضم اليه او انسحبت منه، كم بالحري لبنان وقد انضم الى هذا الاتفاق في تموز ٢٠٠٠؟ واخيراً، في ما اظهرته محاكمة الهندي - يونس - باسيل، استناد الحكم في صورة حصرية الى الاعتراف الذي تم في التحقيق الاولي والذي لم يؤدي الى اي اثبات آخر، بل على العكس تراجع المتهمون عنه مدلين بانتزاعه منهم تحت التعذيب والضغط.

لنا مآخذ على المحامين الذين يتولون الدفاع في قضايا حقوق الانسان. نراهم اسرى سقف ارتضوه لانفسهم نبذه زملاؤهم في الدول الديمقراطية. لم يعد للقانون الوضعي القدسية او الهالة او الالزامية التي كانت له لعقود خلت. القانون الوضعي يستمد الزامه من تماثله مع مبادئ العدالة التي يختزنها القانون الطبيعي - قانون المسلمات في التعبير الحديث - والذي عرفه المشرع سيسرو بقوله "مصدر العدالة هي طبيعة الانسان. هي في روما تماماً كما كانت في اثينا وستبقى في المستقبل على ما هي الآن". لماذا لا يتساءل المحامون عن شرعية تنظيم المحاكم والقوانين التي تحكم على اساسها قبل الاحتكام اليها؟ اليس هذا بالضبط ما يقوم به المحامون في الدول الديمقراطية؟ اثاره هذه الاسئلة تفتح الباب واسعاً على التغيير. -التغيير الكبير، وارجو الا يكون قد جنح بي الخيال، هو في موقف تاريخي شجاع من نقابتي المحامين في لبنان تعلنان فيه مقاطعتهم للمحاكم التي "لا تتقيد بمعايير العدالة المتعارف عليها دولياً". من شأن موقف حاسم كهذا ان يضع السلطة امام خيارين: اما الغاء المحاكم الخاصة والاكتفاء بالقانون العادي، وهو تراث الديمقراطية، للنظر في شتى النزاعات دون اي استثناء، واما الاستمرار في اجراءاتها معرضة فرص انضمامها الى الشراكة الاوروبية المتوسطة بموجب الفقرة الثانية من اعلان برشلونة ولبنان كان من موقعه عام ١٩٩٥ اميل الى الظن ان السلطة لن تضحي بالشراكة